النسخة المعدة للإلقاء

الربيع العربي بعد مضي عام

كلمة السيدة كريستين لاغارد
مدير عام صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، ٦ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١١

مساء الخير. إنه من دواعي سروري البالغ أن أكون هنا اليوم وأن ألتقي بعدد كبير من الأصدقاء القدامى والجدد. وأود أن أعرب عن شكري الخاص لمعالي محمد الصفدي وزير مالية لبنان على دعوته الكريمة لي كي أتحدث أمامكم اليوم.

وأود توجيه الشكر إلى جميع الجهات المنظمة ــ مؤسسة الصفدي، ومركز الديمقراطية والتنمية وسيادة القانون في جامعة ستانفورد، ومركز المشروعات الدولية الخاصة ــ وأخيرا وليس آخرا ــ مركز وودرو ويلسون الذي يستضيفنا اليوم.

هذه هي المرة الثانية التي أتحدث فيها خلال فترة وجيزة لا تتجاوز بضعة أشهر في مركز ويلسون ــ وآمل ألا أكون قد أثقلت عليكم! لكن هذه المرة مختلفة. فحينما جئت إلى هذا المكان في سبتمبر/أيلول الماضي، تحدثت عن التحديات التي تواجه الاقتصاد العالمي. واليوم، سأركز حصريا على التحول التاريخي الجاري أمام أعيننا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

واسمحوا أن أتحدث اليوم عن أمرين محددين.

- أولا، سأتحدث بإيجاز عن السياق العام للربيع العربي، وأين وصل بعد مُضي عام.
- وثانيا، سأتناول بعد ذلك بعض التحديات الاقتصادية المحددة أمام المنطقة خلال هذه الفترة بالغة الأهمية.

السياق: رفض الماضي وتحديد ملامح المستقبل

أود البدء بالحديث عن السياق العام. فكما نعلم جميعا، لقد تغير كل شيء بالنسبة لشعوب الشرق الأوسط منذ قرابة العام. وشرعت المنطقة في عملية تحول تاريخية.

ولكن قلة قليلة كانت تدرك في ذلك الوقت إلى أين تتجه هذه الرحلة. فحينما أقدم محمد بوعزيزي، البائع التونسي المتجول، على إشعال النار في نفسه العام الماضي، من كان يتصور أن تكون وفاته المأساوية إيذانا بشرق أوسط جديد تماما؟

من كان يمكن أن يتنبأ بأن هذا التصرف اليائس على انتهاك كرامة الإنسان سيطلق شرارة تضئ المنطقة برمتها في نهاية المطاف، فتسقط حكومات وتقود صحوة جماعية للوعي الاجتماعي؟

ومن الواضح أن الربيع العربي يجسد الآمال والأحلام والتطلعات لدى شعوب تتوق إلى حياة أفضل. تتوق إلى مزيد من الحرية، مزيد من العزة، مزيد من العدالة في توزيع الفرص والموارد الاقتصادية على نطاق أوسع. إنها أبسط التطلعات الإنسانية.

واليوم، مضي عام ولا تزال هناك حالة من عدم اليقين. وها هو الربيع قد تحول إلى خريف، والخريف إلى شتاء. والشعوب تشعر بعدم الارتياح وتزداد ضيقا بالوضع الراهن.

لكن هذا أمر متوقع. فالتغيرات الجذرية من هذا النوع ــ تشكيل مجتمع جديد ــ لا يمكن أن تتم بسهولة، بل غالبا ما تكون معقدة وغير سلسة.

ومع هذا، فمن الأمانة أن أقول إن الانتكاسات كانت أشد من المتوقع. فقد كان من الواضح دائما أن على كل بلد أن يحدد مساره الخاص، وأن وتيرة التغيير ستختلف باختلاف البلدان، ولكن قلة قليلة هي التي تنبأت بحجم الانتكاسات أو كثافة الاضطرابات.

وما أقصده هنا على وجه الخصوص هو الخسائر المؤسفة في الأرواح في بلدان مثل ليبيا وسوريا واليمن. هذا العنف ضد المدنيين لا يجلب على البشرية إلا الخراب. إن مجرد التفكير فيه يشعرني بألم عميق.

ونحن الآن على أعتاب أصعب الفترات على الإطلاق. إننا في منتصف مرحلة انتقال دقيقة بين "رفض الماضي" و"رسم ملامح المستقبل"، وهي نقطة أساسية من نقاط "الانقلاب النفسي".

وكما كتب الشاعر اللبناني العظيم خليل جبران "الأمس هو ذكرى اليوم فقط والغد هو حلم اليوم".

وبطبيعة الحال، هذه الفترة مليئة بالمخاطر وعدم اليقين. إنها فترة يتعين فيها الاختيار بين بدائل صعبة، وأن تفسح فيها نشوة ما بعد الثورة بعض المجال لشواغل الواقع العملي، ولا سيما في ظل تزامن المرحلة الانتقالية مع حدوث اضطرابات كبيرة في الاقتصاد العالمي.

ومن المهم أن يُدار هذا التحول الصعب بطريقة منظمة. وهنا أود الإشادة على وجه الخصوص بشعب تونس الذي يجتاز عملية تحول سلسة يشارك فيها الجميع. ومثلما كانت تونس هي التي أوقدت شعلة الربيع العربي، يمكنها الآن أن تضيء المسار القادم أمام البلدان الأخرى في المنطقة.

لكنني سأظل مليئة بالأمل. وقد تعرج الرحلة في بعض الأحيان على منعطفات ومنحنيات غير متوقعة، بل إنها قد تصل إلى درجة الخطورة في بعض الأوقات، لكن الوجهة النهائية واضحة. فالربيع العربي لا يزال متجها نحو إطلاق إمكانات الشعب العربي، إمكانات تحقيق مستقبل أفضل للجميع. وهذا هو المهم. وهذا ما ينبغي أن يظل نصب أعيننا.

التحديات الاقتصادية

وأنتقل الآن إلى نقطتي الثانية وهي كيفية ارتباط ذلك بالتحديات الاقتصادية التي تواجه المنطقة.

كلنا تعلم دروسا مهمة من الربيع العربي. فرغم أن الأرقام الاقتصادية الأساسية ــ للنمو على سبيل المثال ــ كانت تبدو جيدة في الغالب، فإن عددا كبيرا من المواطنين لم يكن يلمس أي تحسن.

وأتحدث عن الصندوق فأقول إننا نبهنا بالتأكيد إلى القنبلة الموقوتة التي تمثلها البطالة المرتفعة بين شباب المنطقة، ولكننا لم نتوقع كل العواقب التي ترتبت على عدم المساواة في توزيع الفرص. وبصراحة، نحن لم ننتبه بالقدر الكافي إلى الكيفية التي توزع بها ثمار النمو الاقتصادي.

أما الآن فقد بات أوضح بكثير أن المجتمعات كلما أصبحت أكثر مساواة، زاد فيها الاستقرار الاقتصادي وتعزز النمو المستمر.

ويجب أن يحدد كل بلد في المنطقة مساره الخاص نحو التغيير، إلا أن الأهداف الاقتصادية الكبرى التي يقوم عليها الربيع العربي لا تزال واضحة ــ تحقيق معدل نمو أعلى يوفر مزيدا من فرص العمل ويعود بالنفع على كل شرائح المجتمع بالتساوي.

فكيف لنا أن نحقق هذا الهدف؟ كيف يمكننا تحويل أحلام الربيع العربي إلى حقيقة واقعة؟

في هذه المرحلة الحساسة من عملية التحول، لا تقتصر المخاطر على الجانب السياسي، وإنما تمتد إلى النواحي الاقتصادية والمالية.

إننا نشهد بالفعل تباطؤا في النشاط الاقتصادي لدى البلدان المستوردة للنفط مما يزيد من ارتفاع البطالة المرتفعة بالفعل ويؤدي إلى تفاقم التوترات الاجتماعية.

ويجب علينا توخي الحرص في إدارة هذا المخاطر. وفي هذا السياق، أود الحديث عن بعدين محددين ــ وهما الاستقرار الاقتصادي الكلي والنمو الشامل للجميع.

الاستقرار الاقتصادي الكلي

أود التركيز أولا على نقطة بالغة الأهمية وهي أن الاستقرار المالي والاقتصادي الكلي يظل ركيزة أساسية لا يمكن الاستغناء عنها في بناء أي مجتمع جديد. وبدون هذا الأساس الآمن لن تثمر أي جهود للاستجابة إلى طموحات الشعوب. فالاستقرار المالي والاقتصادي الكلي يجب أن يظل مطلبا جوهريا.

وقد استجابت الحكومة للضغوط الاجتماعية حتى الآن عن طريق زيادة الدعم والأجور وغيرها من أوجه الإنفاق، سعيا لتخفيف المشقة التي يتحملها المواطن العادي. وكان هذا التوجه مطلوبا لتحقيق التجانس الاجتماعي على المدى القصير.

لكن هذه الإجراءات لا تأتي بغير تكلفة. فقد اتسع عجز المالية العامة مما أثار المخاوف بشأن إمكانية الاستمرار. ذلك أن اتساع العجز أدى إلى ارتفاع أسعار الفائدة، مما يزيد من صعوبة حصول القطاع الخاص على الائتمان اللازم لبدء مشروعات جديدة أو التوسع في المشروعات القائمة وبدء تعيين الموظفين.

وعلى ذلك، ينبغي أن تتحرك الحكومات في جميع أنحاء المنطقة نحو سياسات مالية أفضل وأكثر استمرارية. وعلى وجه الخصوص، الدعم والتحويلات الموجهين بشكل أفضل إلى الفئات المستحقة يمكن أن يساهما في توفير أموال للإنفاق على مجالات مثل البنية التحتية والتعليم والصحة، بينما يضع الأسس لتحقيق النمو الشامل للجميع. وسيكون ذلك تحولا تاما عن المسار السابق الذي كان يستخدم الدعم المعمم لاسترضاء المواطنين بينما يسمح لأصحاب الامتيازات الخاصة بالاستفادة من الممارسات الجائرة.

النمو الشامل للجميع

إذن فالاستقرار الاقتصادي الكلي مطلب ضروري. ولكن الاستقرار الاقتصادي الكلي والنمو الشامل للجميع يمكن ــ بل ويجب ــ أن يسيرا معا.

وفي هذا الصدد، يجب على الحكومة والقطاع الخاص أن يعملا في تناغم واتساق. فيجب أن يكون للقطاع الخاص، بما في ذلك المشروعات الصغيرة والمتوسطة، دور قيادي في دعم الاستثمار والإنتاجية والتنافسية ــ وتوفير فرص العمل.

لكن تحقيق ذلك يتطلب من الحكومة توفير بيئة مواتية. فينبغي أن تنشئ مؤسسات حديثة وشفافة لتشجيع المساءلة والحوكمة السليمة وضمان إرساء قواعد عمل تقوم على الشفافية. وينبغي أيضا أن تقضي على غول الفساد قضاء مبرما.

ويتعين على الحكومات إرساء دعائم اقتصاد حديث وتنافسي عن طريق القضاء على المصالح المكتسبة وكسر شبكات التمييز التي تتيح أفضليات لأقلية مقربَّة فتحول دون تحقيق المنطقة إمكاناتها الاقتصادية الفعلية. وببساطة، لا يوجد سبيل آخر لتوفير وظائف يتراوح عددها بين ٥٠ و ٧٠ مليون وظيفة للمنضمين الجدد إلى القوى العاملة وتخفيض البطالة على مدار العقد القادم.

ومرة أخرى، يتطلب النجاح أن ينتقل الحوار من الحديث عن "أخطاء الماضي" إلى الحديث عن "ما يصلح للمستقبل".

دور المجتمع الدولي

وبالطبع، فإن المنطقة هي القادرة على تحديد مصيرها، لكن على المجتمع الدولي مسؤولية تقديم المساعدة أيضا. فعليه أن يصغي إلى الأصوات المليئة بالأمل وأن يقدم لها الدعم المطلوب، بما في ذلك التمويل والمساعدة الفنية.

ويجب على المجتمع الدولي أن يتيح لبلدان المنطقة أيضا فرصا أكبر لدخول الأسواق. وحتى تتمكن هذه البلدان من إتمام التحديث واكتساب قدرة أكبر على المنافسة، ينبغي أن تتاح لها فرصة زيادة التبادل التجاري مع بقية بلدان العالم. فما من بديل أمامها حتى توفر فرص العمل اللازمة وتحقق النمو الشامل لكل المواطنين.

وصندوق النقد الدولي على استعداد للمساعدة أيضا. ونحن نعمل بالتعاون الوثيق مع بلداننا الأعضاء في المنطقة، ومستعدون للسير معها حتى نهاية هذا المسار. ونحن نقدم بالفعل أفضل مشورة ممكنة بشأن السياسات، وسوف نقدم الدعم المالي لمن يطلبه من بلدان المنطقة.

وعن طريق المساعدة الفنية، ندعم جهود البلدان في سعيها لبناء مؤسسات أفضل من أجل عالم أفضل. ومن أمثلة ذلك أننا نساعد مصر في تعزيز عدالة نظامها الضريبي، ونساعد ليبيا في وضع نظام حديث للمدفوعات الحكومية، ونساعد تونس في تحسين قطاعها المالي، ونساعد الأردن في إصلاح دعم الوقود.

خاتمة: سراج الأمل

اسمحوا لي أن ألخص ما سلف بإيجاز. فوسط الآفاق الاقتصادية الغائمة والثقة المتراجعة، يتألق الربيع العربي كسراج يشع بالأمل، رمزا للإنجازات التي يمكن أن نحققها.

مضى عامٌ، والمنطقة في منعطف حرج. فعملية التحول تمر الآن بطريق وعرة، وأمامها تحديات جسيمة، لكن الضياء لا يزال منيرا. ويجب أن تعمل المنطقة، إلى جانب شركائها الدوليين، على ضمان ألا يخبو هذا الضياء أبدا.

هذه منطقة تمثل مركز الحضارة الإنسانية. فأسماء قرطاج والإسكندرية ودمشق ستظل محفورة إلى الأبد في وعينا الجماعي. وقد حان الوقت لكي تنهض المنطقة نهضة تليق بتراثها العريق.

وأختتم حديثي بمقولة أخرى لخليل جبران: "سر إلى الأمام ولا تقف البتة، فالأمام هو الكمال. سر ولا تخشى أشواك السبيل."

لا يسعني أن أزيد على هذه الكلمات.

ولكم مني جزيل الشكر.